استراتيجيات الجزائر للخروج من الأزمة: بين الخيارات المتاحة والقرارات الواجب اتخاذها

د. عويسي أمين جامعة سطيف 2
د. معتوق جمال جامعة قسنطينة 2

الملخص:

بدأت أسعار النفط عالميا بالانخفاض منذ بداية النصف الثاني من سنة 2014 م وصاحب ذلك الانخفاض أزمة اقتصادية ضربت مجموع الدول الريعية المصدرة للبترول والتي من أهمها "الجزائر"، واليوم في الربع الأول من سنة 2016 م، بدأت آثار الأزمة تظهر جليا.

بعيدا عن مسببات وآثار هذه الأزمة الاقتصادية، نبحث في هذا المقال عن جملة الامكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، ثم نرسم عدد من الاستراتيجيات التي يعتقد الباحثان أنها يمكن أن تمثل حل وآلية لإنقاذ الاقتصاد الجزائري من الأزمة وتبني له دعائم قوية تجعله في منأى عن أزمات مستقبلية أخرى.

الكلمات المفتاحية: أزمة اقتصادية؛ الاقتصاد الجزائري؛ استراتيجيات الإنقاذ.

Summary:

Oil prices start decreasing since the beginning of the second half of 2014; that decrease was accompanied with an economic crisis which hits the rentier-oil exporting countries, the most important of them is "Algeria"; now days, in the first quarter of 2016, the crisis effects began to appear clearly.

Away from the causes and effects of this economic crisis: in this article, we look for the capacities for inter potential of the Algerian economy. Then draw a number of rescue strategies that researchers believe they could represent a solution and a mechanism to save the Algerian economy from this crisis, and build strong main Pillars to make it far away from other future crises.

Key Words: Economic crisis; Algerian economy; rescue strategies.

المقدمة:

تحدث الأزمات الاقتصادية بوتيرة متسارعة بحيث لا تترك لمتخذي القرارات الوقت الكافي للتفكير في حلول ناجعة من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها أو على الأقل تقلل من آثار تلك الأزمات، ولعل الأزمات تحفز التفكير الرشيد بشأن إيجاد حلول جذرية لظاهرة الأزمات، لكن ما إن تقع الأزمة يجب أن تتخذ تدابير وقرارات من شأنها انقاذ ما يمكن إنقاذه ومحاولة تخفيف تكاليف تلك الأزمة.

تختلف الأزمات من حيث التأثير على حسب استعداد الاقتصادات المتلقية لتلك الأزمات، فالدول المتطورة تتلقى أزمات دورية وبشكل متكرر (لعل السبب طبيعة نظمها الاقتصادية)، ومنه اكتسبت مناعة نوعية ضد هذه الظاهرة تمكنها من الخروج من الأزمة بسرعة نسبية، لكن ما إن تتلقى الدول النامية أزمة اقتصادية فإنها تضل تتخبط فيها مدة طويلة نسبيا، ولعل السبب في طول المدة هو الأثر الكبير الذي تتركه الأزمات على اقتصادات الدول النامية، وربما طبيعة أنظمتها الاقتصادية الهشة هي الأخرى من تجعل من عملية الخروج من الأزمة مخاض عسيرا عليها.

منذ بداية انهيار أسعار البترول نهاية سنة 2014 م، بدأت الجزائر تستشعر قروب حدوث أزمة، فبدأت تتعالى أصوات الخبراء الاقتصاديين منذرة بالخطر الوشيك، وفعلا لم تمر إلا أشهر قليلة حتى أصبح الخطر المتوقع واقعا معاشا. إذن هي الأزمة تُصيب الجزائر و لم يعد هنالك مفر من الواقع المفروض إلا محاولة انقاذ ما يمكن إنقاذه. في مقالنا هذا لن نتساءل عن

ماهية الأزمة أو مسبباتها أو آثارها* بل سنخصص هذه الورقة البحثية لمعالجة آثار الأزمة واقتراح بعض الاستراتيجيات التي من الممكن أن تحمل حلول لهته الأزمة. لذلك نطرح الإشكالية في السؤال التالي:

ماهي أهم القرارات الواجب اتخاذها لحل الأزمة الاقتصادية الجزائرية الراهنة في ظل ما تملكه الجزائر من خيارات؟

من خلال هذه الإشكالية المطروحة يمكن أن نقدم تصورنا للحلول في الفرضيات التالية:

1. تملك الجزائر من الإمكانيات ما يمكنها من تجاوز أزمة انخفاض أسعار النفط وبكل يسر؛
2. يجب اتخاذ قرارات آنية وبرشادة تكفي لقيادة الاقتصاد الجزائري لبر الأمان؛
3. استراتيجية الإنقاذ الفعالة ما هي الا توليفة من الإصلاحات التي يجب أن تمس كل من الدائرة: الحقيقية، النقدية-المالية، وأخيرا المالية.

وننتهج في هذه الورقة البحثية منهج "التحليل الوصفي"، المبني على الاقتصاد المعياري، أي نقوم باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي (من جمع البيانات إلى استنباط النتائج)، مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة الاقتصاد المعياري في تصور الحلول، الإصلاحات وأخيرا الاستراتيجيات.

أولا: الدائرة الحقيقية:

I.الزراعة:

يعد نشاط الزراعة من أقدم النشاطات الاقتصادية التي عرفها الانسان، وتعد الزراعة الرابط الأساسي بين الانسان وأصله الذي هو الأرض، في نفس الوقت في يومنا هذا أصبحت الزراعة قطاع استراتيجي يحفظ هيبة الأمم، فهي المفتاح الرئيسي لضمان الأمن الغذائي ومنه الاستقلالية الاقتصادية. عرف القطاع الزراعي في الجزائر العديد من الإصلاحات (أنظر التفصيل في: (غردي[1]، 2012 م، ص ص: 126-174)، و(هاشمي[2]، 2014 م)، وتخلل تلك الإصلاحات العديد من النتائج الإيجابية لكن لم ترقى لمستوى الإمكانيات الزراعية التي تملكها الجزائر (أنظر: (عويسي ومعتوق[3]، 2015، ص ص: (03-04)، وذلك للعديد من المشاكل والمعوقات (أنظر تفصيلها في: (فوزية غربي[4]، 2008، ص ص: 247-308) بتصرف). التي نختصرها فيما يلي:

1. معوقات تطور القطاع الزراعي في الجزائر:
   - ✓ مشاكل خاصة بالعقار الفلاحي (مشاكل قانونية: خاصة الملكية)؛
   - ✓ مشاكل خاصة باستصلاح الأراضي (ضعف التكنولوجيا والدعم المالي)؛
   - ✓ مشاكل التكامل الزراعي الصناعي (غياب مصانع الصناعات الغذائية التي تصرف فيها فوائض الانتاج)؛
   - ✓ مشاكل سياسية واقتصادية (غياب سياسة زراعية واضحة وطويلة الأجل).

وفي ظل هذه المشاكل والعراقيل، وبغية النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر، وجب احداث جملة من الإصلاحات يختصرها الباحثين في الحلول التالية:

2. استراتيجيات النهوض بقطاع الزراعة في الجزائر:

أ.وضع استراتيجية مستعجلة لتطوير المنتوج الزراعي، هدفها ضمان الأمن الغذائي القومي (في ضل انهيار أسعار البترول)؛

ب. وضع مخطط استعجالي لتصدير المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية♥ (التمور، البطاطا...).

ج. وقف عمليات تحويل العقار الفلاحي إلى عقار عمراني؛

د. استصلاح الأراضي؛

ه. وضع آليات لتوفير مياه السقي؛

و. تخفيف الأعباء الضريبية ومواصلة الدعم للقطاع الفلاحي؛

ز. مراقبة ومحاسبة الفلاحيين المهملين للأراضي الفلاحية، ومعاقبة المتلاعبين في الاستثمار الفلاحي.

II. الطاقة:

أسال موضوع الطاقة في الجزائر الكثير من الحبر[5]، ولعل ما يمكن أن نضيفه هنا هو تصور الباحثين لمجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة (هذه الاقتراحات هي حوصلة لما جاء في جملة من الدراسات اطلع عليها الباحثين منها: ((فوزي وبلبال[6]، 2015 م)، (لحيلح[7]، 2014 م)، (نورالدين[8]، 2014 م):

1. وقف تصدير المحروقات في شكلها الخام، وذلك في ضل الانخفاض الحاد الذي يعاني منه سعر النفط في الأسواق الدولية اليوم[9]، إلى غاية ارتفاع السعر إلى المستوى المطلوب (وليكن الحد الأدنى مثلا: 100 دولار للبرميل)؛
2. ارساء قاعدة لتكرير المحروقات الخام، وإنتاج مشتقات البترول مع التركيز على الأعلى طلبا وسعرا عالميا؛
3. تشجيع البحث العلمي في ميدان الطاقات المتجددة، عن طريق تمويل البحوث العلمية، والتقريب بين مؤسسات الطاقة والجامعة؛
4. الاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية والاستفادة من تجربة المغرب الشقيق في مشروع "نور1"♦ والتجارب الرائدة[10]؛
5. التوجه نحو انتاج واستهلاك الطاقات المتجددة وتشجيع المواطنين في ذلك (أخذ العبرة من التجربة الألمانية♦♦ لتحفيز المواطن في المشاركة).

III. النقل:

يعد النقل شريان التجارة، فبدونه تنحصر وتتقلص، وبتطوره تتطور وتتوسع فهو يفتح مجالات وأسواق أوسع، وأهمية النقل لا تنحصر في مساهمته في عملية التجارة فقط بل له أهمية اقتصادية كبيرة وكذا أهمية اجتماعية وثقافية (أنظر التفصيل في: (حوري ولرقم[11]، 2013 م)، (خليل ومداحي[12]، 2013 م)، (سنوسي[13]، 2013))، أما واقع هذا القطاع في الجزائر يبقى بعيد كل البعد عن الإمكانيات التي تملكها الجزائر وحتى البرامج التي تم تخطيطها سابقا (أنظر: (عويسي ومعتوق، 2015 م، ص: 16) و(بلفيطح ومعزوز[14]، 2013 م))، ومنه وجب القيام بعدد من الإصلاحات نختصرها في مجموع الاستراتيجيات التالية:

1. فتح قطاع النقل للخواص، ونقصد بالخصوص النقل البحري والجوي؛
2. إتمام انجاز برنامج تطوير السكة الحديد♣ 2005-2015 م، والتطلع لتطوير المشروع أكثر؛
3. إلزام التجار بنقل سلعهم عن طريق السكة الحديد لضمان تقليص تكاليف النقل واقتصاد الطاقة (وهذا طبعا بعد تطوير خدمة السكة الحديد).
4. توسيع البنى التحتية للنقل البري (أنظر التفصيل في: (عبد اللطيف وطالبي[15]، 2013 م))؛
5. إلزام أصحاب وسائل النقل باستعمال الوسائل التي تستعمل الطاقة النظيفة والمتجددة أو الأقل تكلفة.
6. التشجيع على النقل الجماعي بدل الفردي، وذلك بتحسين جودة النقل الجماعي والحفاظ على الآداب العامة.
7. استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في إدارة وبرمجة الرحلات للحد من التبذير الناتج عن التكاليف الضائعة♣♣؛
8. تسعير خدمة النقل بطريقة عادلة لتحفيز النقل الجماعي♣♣♣.

IV. الصناعة:

الصناعة في الجزائر عرفت هي الأخرى الكثير من الإصلاحات (أنظر: (زغيب وحليمي[16]، 2015 م، ص ص: 02-06) و(عروب وبوسبعين[17]، 2012 م، ص ص: 146-149))، لكن إلى يومنا هذا لم تصل إلى المستوى المرغوب ولعل ذلك يرجع إلى العراقيل والمشاكل الموجودة على أرض الواقع (أنظر التفصيل في: (زرقين[18]، 2009، ص ص: 161-166) و(عية[19]، 2012 م، ص ص: 173-177)، والتي يمكن أن نختصرها فيما يلي:

1. عوائق نمو القطاع الصناعي في الجزائر:

أ.رغم ترسانة القوانين المنظمة للنشاط الصناعي، لكن يبقى القصور يكتنف هذا الجانب، وربما يتعلق الأمر بالتنفيذ أكثر من التشريع؛

ب. ضعف تنافسية المنتوج الصناعي المحلي؛

ج. الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

د. ارتفاع تكاليف الإنتاج؛

ه. البيروقراطية الإدارية؛

و. ضعف الاستثمارات الجنبية في هذا القطاع.

في ظل هذه العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر وجب القيام بجملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تنهض بهذا القطاع الاستراتيجي، هنا يقترح الباحثين جملة من الاستراتيجيات نختصرها فيما يلي:

2. استراتيجيات النهوض بقطاع الصناعة في الجزائر:

أ.تحرير قطاع الصناعة من ترسانة القوانين المعرقلة، وتنفيذ جميع القوانين التي من شأنها تحسين الأداء الصناعي؛

ب. التقريب بين القطاع الصناعي والجامعة (تشجيع البحث العلمي في ميدان الابتكار الصناعي)، بهدف خلق تكنولوجيا صناعية محلية؛

ج. دعم الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي بتوفير المناخ المناسب للاستثمار؛

د. وضع أولويات ترتيب نوع الصناعة (الصناعة الغذائية والنسيجية، وصناعة الدواء كمرحلة أولى، ثم صناعة مصانع التصنيع كمرحلة ثانية، ثم باقي الصناعات).

ه. إضفاء الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص في تمويل المشاريع الصناعية؛

و. المنافسة الحرة وكسر جميع أنواع الاحتكار في السوق؛

ز. وضع استراتيجية تطوير للمنتج الصناعي المحلي مبنية على الابداع والابتكار.

V. السياحة:

تعتبر الجزائر الدولة القارة، فهي أكبر دولة في افريقيا من حيث المساحة، ولها اطلالتان واحدة على حوض البحر الأبيض المتوسط (بشريط ساحلي[20] فاق 1644 كلم) والأخرى على أكبر صحراء في العالم (صحراء افريقيا الوسطى)، كما تحتوي على طبيعة فسيفسائية (من جبال وهضاب وسهول ووديان وأنهار)، باختصار شديد الجزائر تتربع على ثروة سياحية ضخمة (لتفاصيل أكثر أنظر: (كواش[21]، 2004 م) و(سعداوي وبوجطو[22]، 2010؛ ص ص: 08-11) و(بوحرود و بن سديرة[23]، 2015 م)، لكن لم تصل بعد إلى ربع مستوى جارتيها (تونس والمغرب) من حيث استغلال ثروتها الطبيعية في تطوير قطاعها السياحي، وذلك لعدد من العراقيل والمشاكل (أنظر التفاصيل في: ((سعداوي وبوجطو،

2010؛ ص ص: 11-13)، التي نختصرها فيما يلي:

1. عراقيل ومشاكل السياحة في الجزائر:

أ.ضعف الاستثمار السياحي (عدم اهتمام أصحاب رؤوس الأموال بهذا القطاع)؛

ب. ضعف الاستغلال للثروة الطبيعية؛

ج. ضعف الثقافة السياحية المحلية عند المواطن الجزائري (يفضل السياحة خارج الجزائر)؛

د. عدم نضج الفكر السياحي عند أصحاب القرار (عدم الاهتمام بتطوير هذا القطاع)؛

ه. نقص العقارات والبنى التحتية السياحية (الفنادق، المنتجعات، ...).

ومنه في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وفي ظل الفرص المتاحة أمامها لتطوير هذا القطاع (الثروة المهملة)، وجب القيام بعدد من الاستراتيجيات الإصلاحية التي من شأنها النهوض بالقطاع، نختصرها فيما يلي:

2. استراتيجيات النهوض بقطاع السياحة في الجزائر:

هناك الكثير من الاقتراحات والتوصيات التي جاءت بها عدد من الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية[24] فيما يخص محاولة تطوير قطاع السياحة في الجزائر، ونحاول اختصار المهمة منها فيما يلي:

أ. تشجيع الاستثمار السياحي بقوانين واضحة وقابلة للتنفيذ دون عراقيل؛

ب. الاهتمام بالآثار والمناطق السياحية الطبيعية؛

ج. ترقية العقار السياحي (جودة الفنادق والخدمة الفندقية)؛

د.تشجيع السياحة الداخلية (بتوفير خدمات سياحية تنافسية)؛

ه.نشر الثقافة السياحية واحترام السواح الأجانب بالإضافة لتوفير الأمن؛

و. الدعاية الإعلامية للسياحة في الجزائر عن طريق الأشرطة والأفلام الوثائقية التي تصف الطبيعة الخلابة للجزائر، ونشرها دوليا.

ز.تشجيع الوكالات السياحية على استقطاب السواح عن طريق تسهيل الإجراءات القانونية والتمويلية.

VI. التكامل القطاعي:

1. رسم بياني مقترح لفكرة التكامل القطاعي:

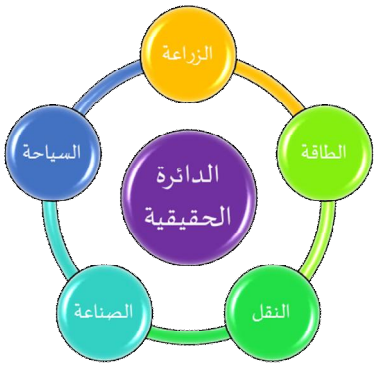

المصدر: من اعداد الباحثان

2. تحليل الرسم البياني:

يرى الباحثان أن أهم استراتيجية للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها الجزائر اليوم هي:

أ.النهوض بالقطاعات بالترتيب الموضح أعلاه وبما يتناسب وامكانيات الجزائر، أي: نبدأ بالقطاع الفلاحي الذي يكون

المحرك الأساسي لمسيرة الإصلاح، ثم قطاع الطاقة الذي يجب إعادة النظر فيه كما وضحنا، ثم النقل والذي هو عصب التجارة، ثم الصناعة وأخيرا السياحة.

ب. التكامل، يجب أن تكمل القطاعات بعضها البعض كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه، وذلك برسم استراتيجية تنموية شاملة.

ثانيا: الدائرة المالية-النقدية:

I. الميزانية العامة:

1- تحليل الميزانية العامة للفترة (2007-2016):

أ.الجدول رقم (01): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر (2007-2016):

الوحدة:1000

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع
2007	1 574 943 361	2 048 815 000	3 623 758 361
2008	2 017 969 196	2 304 892 500	4 322 861 696
2009	2 593 741 485	2 597 717 000	5 191 458 485
2010	2 837 999 823	3 022 861 000	5 860 860 823
2011	3 434 306 634	3 184 120 000	6 618 426 634
2012	4 608 250 475	2 820 416 581	7 428 667 056
2013	4 335 614 484	2 544 206 660	6 879 821 144
2014	4 714 452 366	2 941 714 210	7 656 166 576
2015	4 972 278 494	3 885 784 930	8 858 063 424
2016	4 807 332 000	3 176 848 243	7 984 180 243

المصدر: من اعداد الباحثان، بناءً على قوانين المالية من سنة 2007 إلى غاية 2016، (الجرائد الرسمية).

ب. التعليق على الجدول: من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- تضاعف حجم الميزانية العامة مرتين من بداية الفترة لنهايتها (من 3624 مليار دينار سنة 2007 م إلى 8000 مليار دينار تقريبا سنة 2016 م)؛
- تضاعف ميزانية التسيير ثلاث مرات من بداية الفترة لنهايتها (من 1600 مليار دينار سنة 2007 م إلى 4800 مليار دينار تقريبا سنة 2016 م)؛
- زيادة ميزانية التجهيز بنسبة 55 % تقريبا من بداية الفترة 2007 م إلى نهايتها 2016 م.
- في بداية الفترة أي سنة 2007 م كانت ميزانية التجهيز أكبر من ميزانية التسيير (56 % تجهيز، مقابل 44 % تسيير)، ثم عكست النسبة في نهاية الفترة أي سنة 2016 م (60 %تسيير، مقابل 40 تجهيز).

ج. ما يمكن استنتاجه:

أن حجم الانفاق العمومي في الجزائر تزايد بشكل ملحوظ، وهذا يرجع لأسباب موضوعية (تزايد عدد الأفراد...)، وأسباب أخرى غير موضوعية (تفاقم دور الدولة في الجزائر ...). أن سياسة الانفاق العمومي في الجزائر وفي الآونة الأخيرة انقلبت فبدل أن تستحوذ ميزانية التجهيز على حصة الأسد من الميزانية، أصبحنا نرى أن حجم نفقات التسيير هي من تستحوذ على النسبة الأكبر، وهذا لتفاقم دور الدولة، ومن النتيجتين السابقتين الذكر يعتقد الباحثين أن هناك خلل في سياسة الميزانية العامة للدولة الجزائرية وخاصة في السنوات الأخيرة، والخلل يمكن القول أنه يكمن في ميزانية التسيير، لذا وجب تحليلها لتحديد الخلل بدقة (وهذا ما سيقوم به الباحثين في النقطة الموالية).

2.تحليل ميزانية التسيير للفترة (2007-2016):

الوحدة: 1000 دج

أ.الجدول رقم (02): توزيع ميزانية التسيير حسب القطاعات من سنة 2007 إلى سنة .2016

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الدفاع الوطني	245 795 158	295 514 357	383 621 101	421 726 569	516 638 000	723 123 173	825 860 800	955 926 000	1 047 926 000	1 118 297 000
التربية الوطنية	235 888 168	280 543 953	374 276 936	390 566 167	569 317 554	544 383 508	628 664 041	696 810 413	746 643 907	764 052 396
الداخلية والجماعات المحلية	201 542 337	268 006 743	368 743 476	387 178 344	419 486 622	622 260 318	566 450 318	540 708 651	549 809 342	426 127 386
الصحة والسكان واصلاح المستشفيات	93 552 966	129 201 251	178 322 829	195 011 838	227 859 541	404 945 348	306 925 642	365 946 753	381 972 062	379 407 269
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	21 676 112	61 020 350	63 848 666	70 770 822	76 058 041	186 100 734	276 503 735	274 291 555	234 882 131	226 484 929
التعليم العالي والبحث العلمي	95 689 309	118 306 406	154 632 798	173 483 802	212 830 565	277 173 918	264 582 513	270 742 002	300 333 642	312 145 998
المجاهدين	107 786 593	133 243 225	151 075 449	145 404 843	169 614 694	191 635 982	221 050 281	241 274 980	252 333 450	248 645 702
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	22 068 792	54 276 935	212 208 799	117 473 941	117 718 639	245 030 619	217 917 216	235 556 159	257 505 845	254 253 914
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	64 081 826	50 227 959	85 449 347	92 935 939	109 466 698	165 845 327	154 122 325	135 822 044	131 653 688	118 830 888
المالية	26 895 966	32 718 928	46 196 589	49 044 731	58 371 770	104 196 257	81 376 609	87 551 455	92 615 093	95 399 378
العدل	21 366 312	27 043 141	37 127 071	45 384 455	49 815 764	75 487 291	68 308 083	72 365 637	74 707 836	73 431 991

المصدر: من اعداد الباحثان، بناءً على قوانين المالية من سنة 2007 إلى غاية 2016، (الجرائد الرسمية).

ب. تحليل ميزانية التسيير للفترة (2007-2016):

من المعطيات الموجودة في الجدول الموالي يتبين أنه:

تحظى دائما وزارة الدفاع على الحصة الأكبر من ميزانية الدولة، بحيث ترصد لها أضخم ميزانية لمواجهة التحديات الأمنية الجهوية (موجهة النتائج السلبية للربيع العربي)، وتحتل وزارة التربية المرتبة الثانية وهذا لكبر حجم القطاع وحجم التوظيف

فيه، في نفس الوقت تحتل وزارة الداخلية والجماعات المحلية المراتب الأولى من حيث النفقات، وهذا بحكم مشاركة هذه الوزارة على نطاق واسع خلال هذه السنوات في عمليات حفظ الأمن ومكافحة الارهاب والجريمة، بالإضافة إلى النظرة المستقبلية دائما نحو عصرنة هذا القطاع. إذن من الملاحظ وباستثناء وزارة التربية، فإن الجزائر تنفق على الأمن ما يزيد عن 20 % من ميزانية التسيير وما يقارب 12 % من الميزانية العامة، ويعجز الباحثين في هذه النقطة عن الحكم عن مدى رشادة هذه النفقة العامة، فرغم كبر حجمها إلا أنه مع التحديات الأمنية التي تعيشها الجزائر اليوم لا يبدو أن الأمر مبالغ فيه.

النتيجة العامة فيما يخص ميزانية العامة:

ما يمكن أن نستنتجه في نهاية الكلام عن الميزانية العامة أن الجزائر تنفق عن التسيير أكثر من التجهيز ويعتقد الباحثين أن هذه النقطة، هي سبب الاختلال الرئيسية، أما توزيع نفقات التسيير ففيه خلل لم يستطع الباحثين تحديده بدقة ولربما يحتاج الى دراسة أكثر تفوق إمكانيات هذه الورقة البحثية، ولتجنب اصدار أحكام ذاتية، يعتقد الباحثين أن حل الاختلال يكمن في تقليص دور الدولة قدر الإمكان وعصرنة قطاع الأمن بما يوفر هذه الخدمة وبأقل التكاليف الممكنة.

II. النقود:

1- تطور عرض النقود ومكوناته:

الجدول رقم (03): تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2013

السنة	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	النقود 1M	أشباه النقود	الكتلة النقدية 2M
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6
2008	1540	3424,9	4964,9	1991	6955,9
2009	1829,4	3114,8	4944,2	2228,9	7173,1
2010	2098,6	3657,8	5756,4	2524,3	8280,7
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2
2012	2997,2	4776,34	7681,86	3329,8	11067,6
2013	4103,45	4687,25	7674,56	3584,41	11258,97

المصدر: من اعداد الباحثان بناءً على بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول السابق نلاحظ أنه من سنة 2007 إلى سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار وبمعدل نمو 3.2% عن سنة 2008، وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار اليه تقرير بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقارنة بـــ38.18% سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب، حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009، أي انخفاض بمعدل (-9.05%)، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود). ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15.4% بعدما كان 3.2% سنة 2009، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دينار مقابل 7173.1 مليار دينار سنة 2009، كما تغيرت الودائع تحت الطلب وأشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي 17.43% و13.25% بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض (لأكثر تفاصيل أنظر: (صاري[25]، 2014 م، ص ص:26-27).

أما السنتين الأخيرتين 2011 و2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 وبفارق 4.5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19.9%، ونجد مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيها - تحت الطلب ولأجل- لدى البنوك، وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دينار وبزيادة فاقت 1648.5 مليار دينار عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9% إلى 11.46%، اذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067.6 مليار دينار، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثر بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.

2- سعر الصرف:

الجدول رقم (04): قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية

		2013		1er TRIMESTRE 2014		2e TRIMESTRE 2014		3e TRIMESTRE 2014		4e TRIMESTRE 2014		2014	
		MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE
$	1	79,3809	78,1524	77,8968	78,4983	78,8915	79,2669	80,2170	82,7168	85,0907	87,9039	80,5606	87,9039
YEN	100	81,4332	74,4415	75,7784	76,2601	77,2564	78,1841	77,2081	75,5888	74,4546	73,8347	76,1748	73,8347
£	1	124,2186	129,0816	128,8800	130,6020	132,8109	134,9569	134,0092	134,5317	134,6896	136,8367	132,6395	136,8367
EURO	1	105,4374	106,8930	106,7062	107,9980	108,2446	108,2152	106,3816	104,8808	106,3043	107,0538	106,9064	107,0538

		2014		1er TRIMESTRE 2015		2e TRIMESTRE 2015		3e TRIMESTRE 2015	
		MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE	MOYENNE	FIN DE PERIODE
$	1	80,5606	87,9039	93,2441	97,5474	98,3086	99,0178	102,9394	106,0524
YEN	100	76,1748	73,8347	78,2595	81,1644	81,0451	81,0658	84,2617	88,3660
£	1	132,6395	136,8367	141,2677	144,1632	150,5816	155,6639	159,5564	160,7098
EURO	1	106,9064	107,0538	105,0077	105,0683	108,6386	110,4494	114,5602	119,1234

Source : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/tab_8.pdf

أ.التعليق على البيانات:

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه: تواصل قيمة الدينار الجزائري سقوطها الحر أمام العملات الرئيسية، وسجل متوسط سعر الصرف أمام اليورو، تقلبات محسوسة السنوات الأخيرة، وتراجع بنصف قيمته أمام العملة الأوروبية منذ 2001 إلى بداية 2014، حسب أرقام رسمية لبنك الجزائر.

وكان سعر اليورو في مقابل الدينار، حسب أرقام البنك، يساوي 69 دينار سنة 2001 وارتفع إلى 105.43 دينار في 2013، و107.0538 دينار نهاية سنة 2014، وواصل الارتفاع إلى 119.1234 دينار نهاية الثلاثي الثالث لسنة 2015، كما كان سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار 78.1524 دينار في سنة 2013، وارتفع إلى 87.9039 دينار نهاية سنة 2014، وواصل الارتفاع إلى 106.0524 نهاية الثلاثي الثالث من سنة 2015. وكان أكبر سقوط للدينار بين 2001 و2003 بـــ 26.4 بالمائة أين ارتفع اليورو من 69.20 إلى 87.46 دينار، خلافا للدولار الأمريكي حيث بقيت أسعار الصرف الجزائري مستقرة خلال هذه الفترة بمتوسط 77 دينارا.

ويتم قياس صرف الدينار وفق مبدأ "سلة العملات"، فالدينار يقاس وفق سلة يمثل فيها الأورو حوالي 40 بالمائة والدولار 40 بالمائة، ثم تأتي العملات الرئيسية، مثل الين الياباني والجنيه الإسترليني. وعليه، فإن الدينار يقاس وفق تطور هذه العملات، ولكن هذا المعيار ليس المحدد الوحيد. فالسلطات العمومية تلجأ إلى تصحيح قيمة العملة لعدة عوامل، بينها دعم الصادرات الجزائرية التي تحدد داخليا بالدينار الجزائري وبمقابل الدولار الأمريكي، ويتبع بنك الجزائر تطور سعر الصرف أيضا في السوق الموازية لأنه يربط أيضا السياسة النقدية مع عدد من العوامل مثل تضخم الواردات[26].

ويؤثر ارتفاع قيمة اليورو في مقابل الدينار بشكل مباشر على القدرة الشرائية للجزائريين - تقضي على القيمة الإضافية لزيادات الأجور- بحكم أن جميع المواد الاستهلاكية المستوردة من الاتحاد الأوروبي تكون باليورو، ويزداد العجز مع ارتفاع قيمة الواردات التي تستمر في المنحى التصاعدي، بعدما كانت 10 مليار دولار في 2001 بلغت 55 مليار دولار في 2013، ويؤثر هذا الوضع على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على تصدير المحروقات، حيث أن نسبة الإنتاج خارج المحروقات لا تتجاوز 3 % في أحسن الحالات.

III. التكامل داخل الدائرة النقدية-المالية:

1. رسم بياني للتكامل داخل الدائرة النقدية-المالية:

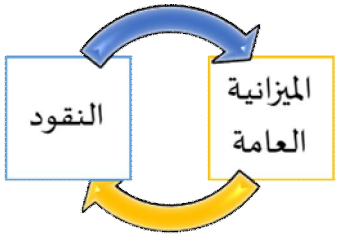

المصدر: من اعداد الباحثان

3. تحليل الرسم البياني:

إن من أهم معالم التكامل داخل الدائرة النقدية-المالية ما يلي:

1. أن يكون فيه تكامل بين السياسات النقدية والسياسات المالية (مثال: تمويل الخزينة العمومية بسندات يشتريها البنك المركزي ويبيعها للبنوك أو المؤسسات الاقتصادية، بدل الإصدار النقدي)؛

2. تجنب التداخل بين السياسات النقدية والسياسات المالية (مثال: تخفيض قيمة العملة وزيادة العبء الضريبي - وهو ما يحدث الآن-).

ثالثا: الدائرة الاجتماعية:

I. الموارد البشرية

1. الموارد البشرية في الجزائر:

ربما لن نبالغ حين القول أن الفروق بين الدول اقتصاديا تصنعها الشعوب أو بعبارة أخرى "الموارد البشرية" (أنضر بعض التفصيل في: (عيسى[27]، 2007 م) و(بارك[28]، 2009 م))، ويدرس المتخصصين الموارد البشرية من عدة نواحي: التركيب (العدد، السن، الجنس...) والتأهيل (المستوى الدراسي، الثقافة ...) ...أما فيما يخص الجزائر نختصر هذه البيانات فيما يلي:

أ.الموارد البشرية في الجزائر:

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان، المجموع (مليون نسمة)	34	35	35	36	36	37	38	38	39
النمو السكاني (٪ سنويا)	1	2	2	2	2	2	2	2	2
سكان الريف (مليون نسمة)	12	12	12	12	12	12	12	12	12
النمو السكاني في المناطق الريفية (٪ سنويا)	-1	-1	0	0	0	0	0	0	0
سكان المناطق الريفية (٪ من مجموع السكان)	36	35	35	34	33	32	32	31	30
سكان المناطق الحضرية (مليون نسمة)	22	22	23	24	24	25	26	27	27

النمو السكاني في المناطق الحضرية (٪ سنويا)	3	3	3	3	3	3	3	3	3
سكان المناطق الحضرية (٪ من المجموع)	64	65	65	66	67	68	68	69	70
إجمالي القوى العاملة (مليون نسمة)	10.36	10.60	10.86	11.08	11.34	11.64	11.93	12.21	12.43
إجمالي البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة) (التقدير الوطني)	15	12	14	11	10	10	10	11	9.8

مصدر البيانات: البنك الدولي (نفس المصدر السابق)، الديوان الوطني للإحصاء[29].

ب. التعليق عل الجدول:

يظهر الجدول الإمكانيات البشرية للجزائر المستغل منها والمعطل، والملاحظ ما يلي:

- تسجيل معدل نمو سكاني ثابت في السنوات الأخيرة قدر بـــ: 2 ٪، اجمالي عدد السكان بلغ 39 مليون نسمة سنة 2013 م، نسبة سكان الأرياف توقفت عند 12 ٪، أما سكان الحضر فوصلت إلى 70 ٪؛
- اليد العاملة نمت هي الأخرى لتصل أقصى قيمة لها في سنة 2013 م، بـــ: 12.43 مليون يد، نسبة البطالة كانت في حدود 10 ٪، في السنوات الأخيرة؛
- أخيرا ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن الجزائر تملك من حيث الكمية موارد بشرية هائلة، وفيها نسبة معتبرة غير مشغلة.

2. معوقات تطور الموارد البشري في الجزائر:

يعاني المورد البشري في الجزائر كأحد عناصر الإنتاج الاقتصادي من عدة مشاكل (أنظر التفصيل في: (MEZIANE[30]) و(TOUMI[31])، نختصرها في النقاط التالية:

أ. عدم التشغيل الكامل♠، أي نسبة بطالة مرتفعة؛

ب. عدم التأهيل والكفاءة، انخفاض مستوى الأداء والانتاجية لليد العاملة؛

ج. انعدام توفر الحاجات الأساسية والقاعدية لقيام هذا العنصر بدوره في عملية الإنتاج؛

د. قانون عمل غير واضح المعالم، أي فشل نظام التوظيف؛

ه. تدني الأجور وانعدام العدالة في توزيع الدخول، أي فشل نظام الأجور والتعويضات؛

و. فروق في الأجور والمعاملة بين الوظيف العمومي والخاص، عدم تناسق منظومة العمل في المجتمع ككل.

3. استراتيجيات النهوض بالموارد البشرية في الجزائر:

بما أنه لا يخفى على جل المتخصصين في إدارة الموارد البشرية وفي ضل المعطيات السابقة الذكر، نجد أن مشكل الموارد البشرية في الجزائر ليس مشكل كم بل نوع، لذا يقترح الباحثان الاستراتيجيات التالية للنهوض بهذا المورد:

أ. تأهيل اليد العاملة في الجزائر، وذلك لا يكون إلا بتفعيل منظومة تربوية تعليمية عالية المستوى؛

ب. العدالة في توزيع الدخول، وإزالة الفروق غير المؤسسة على الكفاءة والأداء؛

ج. ضبط قانون العمل، وتنفيذ جميع البنود وخاصة ما تعلق بضمان حقوق العامل؛

د. نظام أجور وتعويضات عادل ومتناسق بين الوظيف العمومي والخاص؛

ه. إرساء نظام اقتصادي قوي يضمن توظيف كل اليد العاملة في المجتمع (ضمان أدنى نسبة بطالة ممكنة).

II. البحث العلمي:

ربما يصنف هذا العنصر خارج إطار الدائرة الاجتماعية في أغلب البحوث المتخصصة، لكن يرى الباحثان ضرورة ادراجه في هذه الدائرة لضمان تناسق هذه الورقة البحثية، وما يهمنا هنا هو كيف يقوم هذا العنصر بالمساهمة في رفع الأداء الاقتصادي للمجتمع الجزائري للخروج من أزمة انخفاض أسعار النفط؟

للبحث العلمي دور هام في التنمية الاقتصادية (أنظر التفصيل في: (باطويح[32]، 2002 م)، لكن رغم أهميته يبقى يعاني من عدد من المشاكل في الجزائر (أنظر التفاصيل في: (بوحوش[33]، 2010)، (مستوي وكسيرة[34]، 2015 م) و(بن صغير[35]، 2013 م، ص ص: 25)، نختصرها فيما يلي:

أ. غياب تثمين البحوث العلمية (لا يوجد تمويل مستقل للبحوث العلمية ولا حتى للمجلات)؛

ب. لا تزال ميزانية البحث العلمي جد منخفضة مقارنة بدول الجوار وباقي الدول العربية؛

ج. غياب مخابر البحث العلمي رغم كثرة الهياكل (هياكل مخابر دون بحوث تقام)؛

د. هوة كبيرة بين الجامعة من جهة، والمؤسسة والمجتمع من جهة ثانية؛

ه. انعدام ثقة السلطة في البحث العلمي المحلي، أي الدولة لا تتبنى براءات الاختراع المنجزة محليا؛

و. انعدام وجود آلية وطنية لتحويل البحوث العلمية المنجزة لتكنولوجيا محلية؛

ز. انعدام البيئة الملائمة للبحث العلمي بالنسبة للباحث•؛

ح. وأخيرا صعوبات البحث في حد ذاته.

ومنه يقترح الباحثان مجموعة من الحلول (ملخص لما جاء في: (بوحوش، 2010)، (مستوي وكسيرة، 2015 م)، التي تشكل الاستراتيجية المثلى للرقي بالبحث العلمي في الجزائر:

1. استقلالية مراكز البحث العلمي؛
2. استقلالية المجلات (من حيث التمويل)؛
3. تثمين البحوث عن طريق تبنيها وتمويلها من طرف الدولة؛
4. توفير البيئة المناسبة للبحث والباحث؛
5. عقد شراكة بين الجامعة والمؤسسات والمجتمع؛
6. تسهيل الاستثمار وتشجيعه فيما يخص التكنولوجيا المنتجة محليا.

III. الوازع الديني والأخلاقي:

لا يختلف اثنين على دور الدين والأخلاق في بناء المجتمعات، حتى باعتراف الغرب الذين بنوا حضاراتهم اليوم على أساس العدل والأخلاق، ولعل "بن خلدون" في مقدمته[36] لما أشار إلى أن رقي الأمم يكون بأخلاقها واندثارها بفساد أخلاقها يعد من أهم الدلائل على أهمية هذا ويشاركه في ذلك "بن نبي[37]" في نفس الرؤيا وحتى لا يكثر الباحثان من الوعظ والدعوة (اللذان هما ليس أهل لها)، يكتفي الباحثان بالإشارة إلى أهم نقاط الاختلال:

1. نقص الوازع الأخلاقي في المجتمع الجزائري (والأمر يأخذ منحى خطير)؛
2. انعدام المرجعية الدينية - محل ثقة الشعب - (والتي يجب أن تكون موحدة)؛
3. التطرف الديني لبعض الفرق؛
4. استقلالية الدين عن الدولة••.

ويرى الباحثان أن جميع الحلول تكمن في:

قوله تعالى:

«إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا» (سورة النساء، الآية: 146).

وقوله صلى الله عليه وسلم:

«حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضى الله عنهما قَالَ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَاحِشًا وَلاَ مُتَفَحِّشًا وَكَانَ يَقُولُ إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلاَقًا» (حديث رقم: 3599، صحيح البخاري).

IV. التكامل في الدائرة الاجتماعية:

1. رسم بياني مقترح يوضح فكرة التكامل:

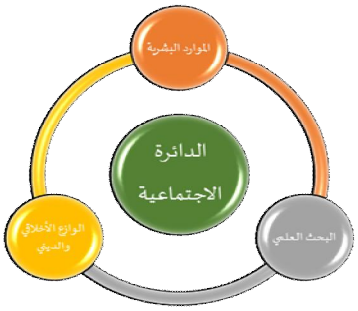

المصدر: من اعداد الباحثان

2. تحليل الرسم البياني:

لا نرقى بالمجتمع الجزائري اقتصاديا، إلا إذا تم الرقي بالفرد الجزائري اجتماعيا ولا يكون هذا إلا بـــ: تأهيل المورد البشري وتوعيته دينيا وأخلاقيا وتنويع وتوسيع العلم والمعرفة من خلال البحث العلمي.

الخاتمة:

إن ما يمكن استخلاصه في نهاية هذه الورقة البحثية هو: أن الجزائر تملك إمكانيات قارة لكن سوء استخدام الموارد المتاحة وعدم رشادة اتخاذ القرار قاد إلى الاعتماد على مورد واحد ريعي هو "الطاقة"، الأمر الذي جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش، بحيث يمكن لأصغر الأزمات أن تعصف به.

وربما تعتبر الأزمة الراهنة فرصة نادرة للجزائر لترسم نقطة الانعطاف في اقتصادها من خلال القيام بتنفيذ جملة الاستراتيجيات الإصلاحية المدرجة في حيثيات هذه الورقة البحثية.

ويمكن تقديم أهم النتائج الجزئية لهذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

1. تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري عن طريق استغلال كامل امكانياته وبطريقة رشيدة (مقاربة كلاسيكية مشتقة من نظرية التشغيل الكامل)؛

2. ترشيد القرار العمومي (بمفهوم الحوكمة) في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة؛

3. المكاملة بين الدوائر الثلاثة - توليفة التنمية الشاملة المستدامة-(الحقيقية، النقدية-المالية، والاجتماعية) لبناء اقتصاد جزائري قوي ومقاوم للأزمات، كما هو موضح في الشكل أدناه:

1- رسم بياني يوضح التكامل بين الدوائر الثلاث

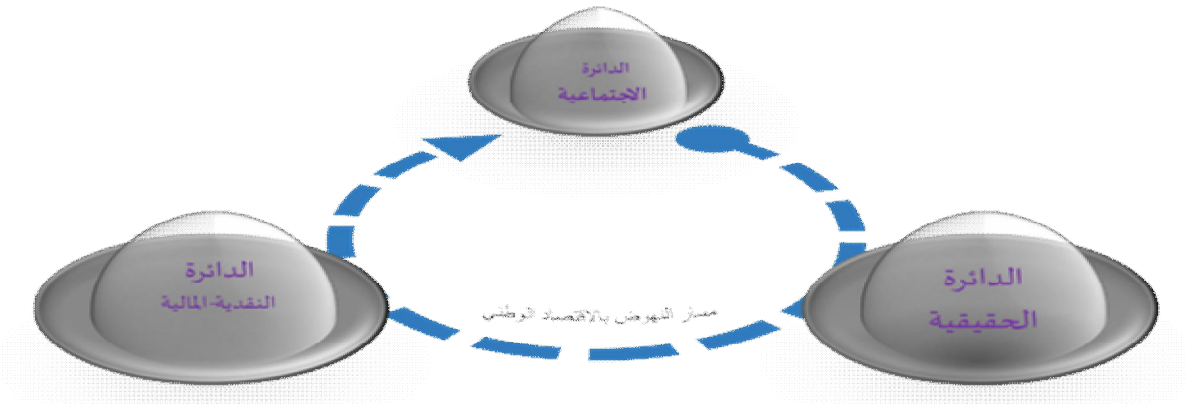

المصدر: من اعداد الباحثان

المصادر والمراجع

* كل ما يمكن قوله عن هذه الأزمة هو: البترول المورد الوحيد للجزائر (97 % من صادرات الجزائر، الجباية البترولية تشكل ما يزيد عن 60 % من إيرادات ميزانية الدولة، وفي الآونة الأخيرة انخفض سعره إلى مستويات قياسية، ما سبب تراجع في مداخيل الدولة الجزائرية من العملة الصعبة، وتراجع في حجم إيرادات ميزانية الدولة، هذا كله أوقعها في أزمة إيجاد البديل للمداخيل المفقودة.

[1] غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012 م.

[2] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية بين الإنجازات والعقبات للفترة 2006-2013، الملتقى الدولي التاسع: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014 م.

[3] عويسي أمين، معتوق جمال، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها صناعة الطاقة في العالم (الفرص والتهديدات) إلى غاية 2035 م، الملتقى الأول حول: "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.

[4] فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008 م.

♥ مفاجئة وادي سوف في تحقيق فوائض في انتاج: البطاطا والطماطم، وبداية تصديرها لمجموعة من الدول.

[5] ارجع إلى: الملتقى الأول حول: "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م. والملتقى الدولي: "الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال"، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.

[6] عبد الرزاق فوزي، حسناوي بلبال، "إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية: عرض النموذج الألماني"، الملتقى الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.

[7] الطيب لحيلح، "مصادر الطاقة المتجددة! ... لماذا؟"، الملتقى الدولي: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.

[8] احمد قايد نورالدين، "الطاقة البديلة ... تحديات وآفاق"، الملتقى الدولي: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.

[9] 37 دولار للبرميل، مسجلة يوم 05-03-2016 م.

♦ مشروع نور 1، المحطة الأولى من أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم، تم اطلاقه يوم 04 فيفري 2016 م، بتكلفة (2,470 مليار دولار)، يهدف إلى انتاج 580 ميغاواط يوميا، ما يغطي 20 % من احتياجات الطاقة في المغرب في أفق 2030 م.

[10] مراد كواشي، سعدية مزيان، "نماذج رائدة في مجال الطاقات البديلة"، الملتقى الدولي: الطاقات البديلة: خيارات التحول وتحديات الانتقال، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 18 و19 نوفمبر 2014 م.

♦♦ تكاليف وضع نظام انتاج الطاقة الشمسية للمواطن تقدر بـــ: 25000 دولار أمريكي، عند الاقتناء يستفيد المواطن من الطاقة مجانا، ويفرغ الفائض في الشبكة والذي يمكن أن يحقق له متوسط دخل سنوي يقدر بـــ: 3600 دولار.

[11] زينب حوري، ريم لرقم، "الإطار المفاهيمي والنظري لاقتصاديات خدمات النقل"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.

[12] خليل عبد القادر، مداحي محمد، "إشكالية اقتصاديات النقل ودوره في التنمية المستدامة في ظل التخطيط الكفء لعمليات النقل"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.

[13] سنوسي علي، "الإطار النظري لاقتصاديات النقل"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.

[14] بلفيطح ريمة، معزوز مختار، "واقع قطاع النقل في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1970-2010 م)"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.

♣ مشروع يمتد من 2005-2015 م، يستهدف انشاء 6500 كلم سكة حديد جديدة، لم ينجز منها الا حوالي: 500 كلم، رغم أننا في عام 2016 م.

[15] عبد اللطيف عامر، طالبي رياض، "دور البنية التحتية لشبكة النقل البري في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الطريق شرق غرب في الجزائر-"، المؤتمر الدولي: استراتيجيات وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر في إطار التنمية الوطنية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 07 و08 أكتوبر 2013 م.

♣♣ لا يعقل برمجة رحلة بحافلة ذات سعة (48 راكب)، لراكب أو اثنين فقط، ناهيك عن الرحلات الجوية والبحرية.

♣♣♣ لا يعقل من يقطع كيلومتر واحد وعشرة كيلومترات يدفعون نفس الثمن (نفس التسعيرة).

[16] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، "القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر: بحث في حلول مشاكله وآليات تنميته"، الملتقى الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.

[17] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، "أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائر. حقائق وآفاق ..."، كتيب الملتقى الوطني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية .... أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 23 و24 أفريل 2012 م.

[18] زرقين عبود، "الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد: 45، 2009 م، ص ص: 159-188.

[19] عية عبد الرحمان، "تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق"، كتيب الملتقى الوطني: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية .... أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 23 و24 أفريل 2012 م.

[20] http://www.djazairess.com/alfadjr/182971

[21] كواش خالد، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004 م، ص ص: 213-237.

[22] سعداوي موسى، بوجطو، "أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة"، الملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 09-10 مارس 2010 م.

[23] بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر، "تنمية الصناعة السياحية كاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط"، الملتقى الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015 م.

[24] الملتقى الدولي: السياحة رهان للتنمية المستديمة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي: 24 و25 أفريل 2012. والملتقى الدولي: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 09-10 مارس 2010 م.

[25] صاري علي، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000 -"2013"، مجلة رؤى اقتصاديه، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع، ديسمبر 2014 م. ص 26-27.

[26] http://www.essalamonline.com/ara/permalink/39936.html#ixzz42hJnDwRA تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/03/12

[27] محمود حسين عيسى، "أهمية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية": http://www.alukah.net/culture/0/495/، آخر زيارة للموقع تمت يوم: 11-03-2016 م.

[28] بارك نعيمة، " تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009 م، ص ص: 273-288.

[29] أخذت احصائيات البطالة بالنسبة لسنتي 2012 و2013 من تقرير الديوان الوطني للإحصاء:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/DonneesStatEmploarab2012_.pdf et
http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_arab2013.pdf

[30]Mohamed MEZIANE ; « Evolution de la fonction Ressources Humaines en Algérie » : http://www.fmrh.org/etudesetprojets/projet-agora/fonctionrhpaysmediterranee/29-evolutionfonction-rhalgerie; (Vu le : 11-03-2016)

[31]Samir TOUMI ; «La Problématique De Gestion Des Ressources Humaines Dans Le Contexte Economique Actuel Algérien. Quelles pratiques ? Quelle Ethique ?».

♠ ربما يرى البعض أن معدل بطالة يقدر بـــ: 10 %، هو معدل مقبول، لكن يعتقد الباحثان أنه فيه خلل فيما طريقة حساب هذا المعدل وخاصة أنه فيه نسبة معتبرة من الوظائف هي غير حقيقية (عقود ما قبل التشغيل)، وهذا بغض النظر عن مصداقية الرقم في حد ذاته.

[32] باطويح محمد عمر، "البحث العلمي الجامعي ودوره في تنمية الموارد الاقتصادية (دراسة نظرية تحليلية)"، كتيب: المؤتمر العربي الثاني للبحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 02-03 أفريل 2002، ص ص: 310-335.

[33] بوحوش عمار، "إشكالية البحث العلمي في الجزائر"، من الصفحة: http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=300807، أخر زيارة للموقع كانت يوم: 14-03-2016 م.

[34] مستوي عادل، كسيرة سمير، "التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013"، Cybrarians Journal، العدد: 40، ديسمبر 2015 م.

[35] بن صغير عبد المومن، "الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الأول، مركز جيل البحث، الجزائر، 2013 م.

• الباحث الجزائري يتخبط في مشاكل اجتماعية (أجر منخفض، لا يملك سكن، لا يملك حتى مكتب يبحث فيه ...)، تلهيه عن عملية البحث.

[36] عبد الرحمن بن خلدون، "مقدمة بن خلدون"، الطبعة الأولى، دار يعرب، دمشق، سوريا، 2004 م، ص ص: 277-279.

[37] ابن نبي مالك، "شروط النهضة"، ترجمة: شاهين عبد الصبور، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، 1986 م، ص ص: 61-72.

•• الدين السياسي غلب على الدين الحقيقي، وتدخل الدولة في الشؤون الدينية للمجتمع وتغييب دور الامام الذي يفترض أن يكون ذو استقلالية تامة عن السلطان.